الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/41/591/Add.1
5 December 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والاربعون
البندان ١١٠ و ١١٤ من جدول الاعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧

وحدة التفتيش المشتركة

منشورات محكمة العدل الدولية

مذكرة من الامين العام

اضافة

يتشرف الامين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "منشورات محكمة العدل الدولية" (A/41/591) (المرفق الاول أدناه) ، مضافا اليها تعليقات محكمة العدل الدولية (المرفق الثاني) .

86-29231 ١٧٤٦ض

Digitized by UNOG Library

المرفق الاول

تعليقات الامين العام

لا يختلف الامين العام مع ملاحظات المفتش ، ويود فقط أن يوضح جانبين من المسائل قيد البحث :

(أ) الترجمة (التوصية ٨ ، الفقرتان ٢٤ و ٣٠)

تتفق الامانة العامة بالكامل مع ما ورد في الفقرة ٢٩ من الملاحظات من أنه "لا يحول دون نشر جميع أحكام المحكمة بلغات أخرى خلاف الانكليزية والفرنسية (أي اعتراض مبدئي) بل مجرد المصروفات وضخامة هذه المصروفات" . بيد أنه يبدو أن ذلك القول لا يجلو بعض الافكار الخاطئة التي تظهر من بعض عبارات التقرير ، الذي جاء في الفقرة ٢٤ منه ما يلي :

"وينبغي النظر في امكانية استخدام دوائر الترجمة التابعة للأمم المتحدة في الفترات التي يقل فيها العمل . وينبغي للأمين العام أن يوفر التدابير الضرورية اذا رغبت المحكمة في ذلك" .

فمن الجدير بالملاحظة أن الطاقة الكاملة لدوائر الترجمة بالأمم المتحدة موظفة في ترجمة الوثائق ذات الأولوية الخاصة بالاجتماعات وترجمة المنشورات ، وتُعان ، عند الضرورة ، بمساعدة مؤقتة وترجمة تعاقدية . ومن ثم فليس ثمة "فترات يقل فيها العمل" تستطيع فيها دوائر الترجمة أن تولي اهتمامها الى منشورات محكمة العدل الدولية . واذا اعتمد الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٠ والتوصية ٨ ، وطلب الى الامانة العامة للأمم المتحدة أن تقوم بنشر أحكام المحكمة وآرائها باللغة الاسبانية والروسية والصينية والعربية ، فلابد من قرار بذلك الخصوص تتخذه الجمعية العامة ، يصحبه تخصيص الموارد اللازمة لاتاحة الامكانية لذلك . (ولما كان الشيء بالشيء يذكر ، فان "تقاسم" تكلفة تمويل منشورات محكمة العدل الدولية مع لجنة القانون الدولي ، كما هو مقترح في الفقرة ٢٣ من التقرير ، يعني ببساطة إعادة توزيع الموارد المخصصة تحت الباب ٢٦ ، المتعلق بالأنشطة القانونية ، بحيث تشمل الباب ٢٥ ، المتعلق بمحكمة العدل الدولية ، وكلاهما يمول من الميزانية العادية ، للمنظمة) .

Digitized by UNOG Library

(ب) النشر الخارجي (الفقرات ٢٦ - ٢٩)

في الفقرة ٣٢ وجدت المحكمة أن من السابق لأوانه التعليق على المقترحات الواردة في الفقرات ٢٥ - ٢٩ ، والتي يتعلق العديد منها بشكل ما من النشر المشترك من قبل ناشرين خارجيين . ويدعى هذا النوع من الترتيبات في الأمم المتحدة النشر الخارجي وتقوم بتنظيمه هيئة منشورات الأمم المتحدة . ويستخدم لنشر نصوص أو ترجمات لا تنوي المنظمة ذاتها نشرها ، أو لتحقيق توزيع أوسع للمعلومات أو وفر في الموارد ، على سبيل المثال . وقد وجد أنه ، اذا استخدم بصورة انتقائية ، يكون تتمة قيمة لبرنامج منشورات المنظمة . فاذا رغب المجتمع الدولي في تشجيع زيادة توزيع منشورات المحكمة ، باتاحتها بلغات اضافية ، فان اتخاذ ترتيب من هذا النوع ، اذا وضع بالتشاور الكامل مع المحكمة وبوعي كامل لحرصها على حماية موثوقية وحجية أحكامها ، يمكن ، على وجه الاحتمال الراجح ، أن يكون بديلا اقتصاديا للتجهيز والنشر الداخليين .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

ملاحظات محكمة العدل الدولية

مقدمة

١ - سُلم تقرير أحد مفتشي وحدة التفتيش المشتركة عن منشورات محكمة العدل الدولية الى المحكمة لدى إكماله ، وبذلك فقد أمكن النظر فيه في جلسة إدارية عامة للمحكمة عقدت في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ . والمحكمة تقدر الفرصة المتاحة بذلك لتقديم ملاحظاتها لتنظر الجمعية العامة فيها وفي التقرير ذاته في وقت معا .

٢ - بعد الزيارة التي ذكرها المفتش في الفقرة ٥ من تقريره ، تكرم بتقديم مشروع أولي للتقرير ، وبدعوة المحكمة الى التعليق عليه . وقام مسجل المحكمة ، في رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، بتزويده بهذه التعليقات ، التي كانت ذات طابع أولي بالضرورة ، والتي تظل المقتطفات التالية منها ، مع أخرى ، ذات صلة بالموضوع :

"لقد كان رد فعل أعضاء المحكمة للاقتراح الداعي الى الشروع بنشر قرارات المحكمة بلغات غير اللغات الرسمية الخاصة بها ايجابيا بشكل ملحوظ . فهم ، في واقع الأمر ، يقدرون أبلغ التقدير كل عمل من شأنه أن يزيد من امكانية اطلاع الدوائر التي لا تتقن الانكليزية والفرنسية على كامل نصوص الاحكام والآراء ، وهم على وعي تام بأن ترجمتها الى اللغات الرسمية الاخرى للأمم المتحدة يمكن أن يفتح قوانينها وأحكامها أمام مناطق أوسع في مجتمع رجال القانون في العالم وأمام الجماهير بوجه عام . فإذا أمكن للأمم المتحدة أن توجد الوسائل الملائمة الفعالة وأن توفر الموارد لهذا الغرض ، فليس بوسع أعضاء المحكمة إلا أن يؤيدوا هذا التطور .

...

وبصرف النظر عن العمل العلمي المتعلق بالنشر والذي يشكل بالنسبة للمحكمة الاثر الحتمي لكل قرار ، وستكون المحكمة بالغة السعادة حين تعلم أن قانون الدعوى الخاص بها أصبح يتوفر باطراد للباحثين والطلاب في كل مكان ، مهما تكن لغتهم الام أو لغة عملهم" .

Digitized by UNOG Library

٣ - والمحكمة مضطرة ، في الوقت ذاته ، الى أن توضح أنها تعارض اعتماد التوصيات المحددة التي يتضمنها تقرير وحدة التفتيش المشتركة . وفي رأي المحكمة المدروس أن هذه التوصيات ، رغم حُسن القصد من ورائها ، ليست سليمة ولا يمكن تنفيذها بصورتها الحالية دون إنفاق مبالغ كبيرة اضافة الى الميزانية الحالية للمحكمة . وإذا تم قبولها ، على الرغم من ذلك ، فقد يلحق هذا ضررا كبيرا بانتاج المحكمة وعملياتها القضائية .

طرق نشر قرارات المحكمة

٤ - تؤمن محكمة العدل الدولية بلزوم جعل أحكامها وآرائها وأوامرها سهلة المنال على أوسع نطاق ممكن ؛ بوصفها صكوكا قانونية لها أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي . وهي تدرك أن عدد اللغات التي تتوفر بها يشكل عاملا رئيسيا في إمكانية الاطلاع عليها . وبالتالي ، فإن أعضاء المحكمة يرحبون بصدور طبعات أمينة من قراراتها بجميع لغات الامم المتحدة الرسمية ، وهم على استعداد تام للنظر في التدابير العملية المطلوبة لتحقيق تلك الغاية . ونتيجة لذلك فقد لاحظوا باهتمام وتعاطف شديدين الخطوات التي تم اتخاذها خلال السنوات القليلة الماضية ، وعلى وجه الخصوص في اللجنة السادسة (انظر A/C.6/40/SR.26 ، الفقرات ٥٠ - ٥٢) وفي اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (انظر A/40/893 ، الفقرة ٩٧) ، بغرض الحث على اتخاذ تدابير متضافرة لترجمة قانون الدعوى الخاص بالمحكمة الى تلك اللغات الرسمية للأمم المتحدة التي ليست أيضا لغات رسمية للمحكمة ذاتها . وترى المحكمة أن المفتش الذي كتب تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وهو السفير انريك فيرير فييرا ، قد أشار ، على نحو مثالي ، الى الهدف النهائي بأن أوضح ، في الفقرة ٢ من تقريره ، أن :

"نشر هذا النوع من المواد يشكل عنصرا أساسيا في تنمية مناخ احترام النظام القانوني وهو ما يساعد في إدارة العلاقات الدولية في عصرنا هذا" .

٥ - والمحكمة مضطرة ، في الوقت ذاته ، الى أن تعبر عن عميق إهتمامها بلزوم حماية نزاهة قراراتها . ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه ، من وجهة نظرها المدروسة ، باتباع الخطوط العريضة للطريقتين المختلفتين اللتين تستخدمهما المحكمة فعليا في منشوراتها ؛ إذ تستخدم الانكليزية أو الفرنسية أو كليهما معا . وفي المقام الاول ، يتم نشر قرارات المحكمة - أحكامها ، وآراؤها الاستشارية ، وأوامرها ، بما في ذلك الآراء المستقلة والمخالفة ، بكاملها ، بوصفها صكوكا قانونية ، في سلسلة تقارير محكمة العدل الدولية . وفي المقام الثاني تقوم المحكمة

Digitized by UNOG Library

بنشر موجزات دقيقة ومفصلة ولكن غير رسمية لحججها بمعيّة النص الكامل لاحكام المنطوق ، وذلك في شكل بلاغات صحفية فورية ، وفي وقت لاحق في حوليتيها الانكليزية والفرنسية . ويتم تقديم هذه الموجزات ، على نحو بيّن ، كوشائق للاعلام العام ، لا كنصوص تستتبع مسؤولية المحكمة . وتؤدي القرارات الكاملة والموجزات خدمة لبعض الاغراض المتداخلة ، إلا أنها تخاطب جماهير مختلفة ، أو هي للاستخدام في ظروف مختلفة .

ادراج الآراء المستقلة المخالفة

٦ - يقترح تقرير المفتش ، لاسباب تتعلق بالوفر يمكن تفهمها ، اتباع طريقة ثالثة لتوزيع قرارات المحكمة ، وهي نشر نصوص مختصرة ؛ لا بالتلخيص كما هو الحال بالنسبة للموجزات غير الرسمية المذكورة آنفا ، ولكن باستبعاد أي آراء مستقلة أو مخالفة (انظر الفقرة ١١ من التقرير) .

٧ - إن هذا الاختصار سوف ييسر من إنتشار نصوص هي في حقيقتها ناقصة مع أنها تتسم بمظهر خارجي من الصحة . وليس هذا بالتطوير الذي يمكن للمحكمة ذاتها أن تشجعه ، أو تسوغه . وهي تعترف بأنها لا تمتلك حقوق طبع ونشر قراراتها ولا تستطيع أن تمنع مثل هذا النشر المختصر ؛ كما أنه لا يفوتها ، بأي شكل ، أن تعرب عن تقديرها للنية الحسنة لاولئك الذين نحوا هذا المنحى في الماضي أو يودون ذلك الآن وحسهم العملي وخدماتهم القيمة . غير أن قبول المحكمة بأن يقترن اسمها بأي نشاط في هذا الاتجاه يعتبر مجافيا لنزاهتها القضائية . وفي رأي المحكمة ، سيكون من غير الملائم أيضا أن تقوم الامم المتحدة ، التي تمثل المحكمة هيئتها القضائية الرئيسية ، بنشر مثل تلك الصيغ المبتورة لاحكام المحكمة وآرائها وأوامرها أو أن تقوم برعايتها .

٨ - ومن هذه الناحية ، قد يكون من المفيد الاشارة الى بعض السمات الاساسية لنصوص قراراتها القضائية ، سواء كانت أحكاما ، أو فتاوى ، أو أوامر للبت في مسائل موضوعية . وإذ تفعل المحكمة ذلك ، يجب عليها أن تشدد على أن هناك علاقة لا تنفك بين هذه القرارات وأي آراء مستقلة ، سواء كانت موافقة أو مخالفة ، ألحقها بها قضاة بصفة فردية . لقد ظهر أن اثبات الآراء المستقلة بصفة قانونية أمر جوهري حيث يوفر الفرصة للقضاة لتعليل تصويتهم . فالتصويت المجرد لقاض من القضاة ، سواء كان تصويتا ايجابيا أو سلبيا ، قد يشير ، في القضايا المعقدة كتلك التي تعالجها المحكمة عادة والتي تُقسم فيها فقرات المنطوق أحيانا الى عدة مسائل متعالقة يجري التصويت على كل منها ، تصورات خاطئة من شأن حقه القانوني بتذييل رأي ما أن يمكنه من الحيلولة دونها أو تبديدها . لذلك فإن نشر قرارات المحكمة من دون تذييلها بالآراء قد يقود الى تصورات خاطئة تؤثر على القضاة فرادى . وينبغي ، في أي

Digitized by UNOG Library

حال ، أن يكون واضحا أن تعليل أي قرار إنما يمثل فحسب قاسما مشتركا أكبر . لذلك ، وبالنظر الى أن هناك عددا وافرا من القضاة يعالجون قضية واحدة ، فان من المحتمل أن يشعر بعض القضاة بأن واحدا أو أكثر من الاعتبارات التي حددت تصويتهم يتطلب مزيدا من المعالجة الخاصة ، أو ربما تبقى نقاط ذات أهمية قانونية كبيرة يشعر أحد القضاة بأنه مضطر لأن يثيرها أو يشرحها ، ويبلغ التفاعل بين الآراء أثناء مداولات المحكمة حدا يجعل هذه النقاط تلقي ضوءا على فقرات مقابلة لها في قرار المحكمة أو تزداد هي ذاتها وضوحا بفضل هذه الفقرات . وهكذا فإن الآراء الملحقة لا تفصل القرار أو تعارضه فحسب ، بل إن تعليل القرار ذاته ، الذي يستعرض في النهاية في ضوء تلك الآراء لا يمكن تفهمه تفهما كاملا بمعزل عنها . وباختصار فإن الآراء المنفردة ضرورية ، أو قد تكون كذلك ، من أجل التفهم الكامل لقرارات المحكمة .

٩ - إن الايضاحات السالفة مبنية على المادتين ٥٦ و ٥٧ من النظام الاساسي للمحكمة . ونص هاتين المادتين كما يلي :

"المادة ٥٦

١ - يبين الحكم الاسباب التي بني عليها .

٢ - يتضمن الحكم أسماء القضاة الذين اشتركوا في إصدار القرار .

المادة ٥٧

إذا لم يكن الحكم صادرا كله أو بعضه باجماع القضاة ، فمن حق كل قاض أن يصدر بيانا مستقلا برأيه الخاص" .

ويجب إضافة أن معنى النص الانكليزي للمادة ٥٧ يوضح بالنص الفرنسي ، الذي ينص على ما يلي :

"Si l'arrêt n'exprime pas en tout ou en partie l'opinion unanime des juges, tout juge aura le droit d'y joindre l'exposé ds son opinion individuelle"

Digitized by UNOG Library

فمن الواضح ان استخدام كلمة "joindre" ، بالفرنسية ، يؤكد أن الآراء تدمج في الحكم . وأي نشر رسمي للحكم غير شامل للآراء ، لابد أن يمثل اختصارا للحكم - بترا - لا يمكن للقضاة ، الذين تتألف منهم المحكمة في أي فترة معينة ، أن يسندوا له حجية دون تعريض المحكمة للشبهة في عمليات اتخاذها قرارات في المستقبل .

١٠ - وخلاصة القول أن أي نص يسقط أي بيان صادر ليدرجه في النهاية قاض واحد أو أكثر من القضاة المشتركين الواردة اسماؤهم في أعلى القرار ، لا يمثل القرار الكامل والصحيح للمحكمة(١) .

١١ - وحتى بصرف النظر عن النتائج السابقة المترتبة على النظام الاساسي والطابع والتقليد القضائيين للمؤسسة ، تشعر المحكمة انها ملزمة بالتشديد على أهمية عنصر التوازن بالنسبة لاثر عملها الجماعي . ويعنى بهذا العنصر العرض الكامل والمنصف في أي قرار لجميع الخيارات القانونية التي مارست المحكمة عليها سلطاتها التمييزية . وسيختل توازن هذا العرض إذا حذفت الآراء المستقلة والمخالفة ، وخاصة حين يتعلق الأمر بالقرارات المتخذة بأغلبية ضئيلة . ففي حالة قضى مثلا ، لا يكون من الملائم أن يقدم قرار قضائي معتمد بالصوت المرجح للرئيس دون تقديم الآراء التي ينتظر أن تكون مصاحبة له . فماذا كان المجتمع الدولي يظن لو ترجمت الأمم المتحدة وعممت حكم المحكمة الذي يرفض دعوى اثيوبيا وليبريا في قضيتي "جنوب غرب افريقيا" مع حذف الاراء المستقلة والمخالفة التي الحقت به؟ وفي رأي المحكمة ، لا يمكن بصورة معقولة ومنتظمة رسم خط فاصل بين القضايا التي يفترض ان يحدث فيها ضرر هين من جراء استثناء الآراء ، والقضايا التي يكون فيها الضرر ، على عكس ذلك ، كبيرا .

---

(١) إكمالا لهذا العرض للموقف القانوني ، يجب الاشارة الى أن المحكمة ، بناء على ممارسة قديمة العهد ، تولي معاملة مماثلة ، فيما يتعلق بالحاق آراء القضاة ، لجميع الاوامر التي تبتّ في قضايا موضوعية ، مثل التدابير المؤقتة ، وتاسيس غرفة ، أو شطب دعوى من القائمة . وهذه الممارسة تؤيدها الفقرة ٣ من المادة ٩٥ من لائحة المحكمة .

وبالاضافة الى ذلك ، تعترف المحكمة ، بموجب المادة ٦٨ من نظامها الاساسي ، بوجوب التطبيق الكامل للمادتين ٥٦ و ٥٧ على الفتاوي ، ولا تميز بين الفتاوي وبين الاحكام من حيث العلاقة بين القرار والآراء الفردية الملحقة به (قارن الفقرة ٣ من المادة ١٠٧ من لائحة المحكمة بالفقرة ٣ من المادة ٩٥ المذكورة أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١٢ - وترغب المحكمة في أن تُعتبر المعاملة الموسعة المولاة لمسألة مركز الآراء المستقلة والمخالفة معاملة متناسبة مع ما يشعر به اعضاؤها من تعاطف مع المفتش في الحيرة التي أدت به الى الامتناع عن تقديم أية توصية في نهاية الفقرة ١١ من تقريره . فلو كانت الأهمية الاكاديمية للآراء الملحقة هي المعيار الوحيد ، لكان في إمكان المحكمة النظر في اصدار منشور يتضمن قراراتها ويستثني الآراء المستقلة المخالفة الواردة فيها . غير أن المحكمة ، كما تأمل في أن تكون قد أوضحت ، تواجه ضرورة قانونية تحملها على تقييم توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة بافتراض استمرار نشر النصوص الكاملة لقراراتها ، بما فيها الآراء المستقلة والمخالفة الملحقة بها ، أيا كانت اللغة التي تصدر بها هذه القرارات . ويطلب الى المحكمة القيام بذلك ، رغم ان النتيجة هي أن الترجمات التي رغبت وحدة التفتيش المشتركة في تسهيلها بذلك أثبتت أنها أعلى تكلفة بكثير مما أمل فيه المفتش ، مما يبطل أساسا رئيسيا لحساباته . وتشق المحكمة في أن المجتمع العالمي للمحامين الدوليين يشاطر رأيها بشأن ضرورة النشر الموحد للآراء المستقلة والمخالفة .

تكافؤ المعاملة لجميع قرارات المحكمة

١٣ - والمحكمة مقتنعة أيضا بأن أحكامها وفتاواها ينبغي ألّا تعامل ، من حيث نشرها ، بصفتها فئات مستقلة ، بالطريقة التي اقترحتها توصيتا وحدة التفتيش المشتركة ٢ و ٤[٢] . ولا ضرورة لتكرر ، هنا ، الفروق بين اختصاصيها المتمثلين في الفصل في المنازعات وفي اصدار فتاوي ، غير انه ينبغي التركيز على أوجه تشابه العملية القضائية المطبقة على الاختصاصين ، وكذلك التركيز على المكانة المتساوية التي توليها المحكمة لهما من وجهة النظر الفقهية . ومن المعترف به أن الفتاوي قد تكون متساوية تماما مع الاحكام من حيث النطاق والاثر ، وأن بعض الفتاوي قد أقامت قانون دعوى ، يعتمد عليه في إجراءات لاحقة بشأن منازعات . والمحكمة تخشى أن الفصل بينهما قد يؤدي الى اعتبار ان لهما مركزا ثانويا ، وهو ما من شأنه أن يمثل تطورا

---

(٢) "التوصية ٢ : ينبغي للمحكمة أن تنظر في إصدار مصنّف يجمع كل أحكامها في طبعة ذات غلاف ورقي وبكل لغة من اللغات الرسمية للامم المتحدة ."

"التوصية ٤ : ينبغي للمحكمة أن تنظر في إصدار مصنّف يجمع كل فتاواها في طبعة واحدة ذات غلاف ورقي وباللغات الرسمية الاخرى للامم المتحدة ."

Digitized by UNOG Library

يؤسف له كثيرا[٣] . ونتيجة لذلك ، فإن المحكمة عاجزة عن تأييد الفصل بين نوعي القرارات الوارد في التوصيات الاربع الاولى من التقرير (الفقرة ٣٤) . وهي عاجزة بوجه خاص عن فهم سبب تسليم المفتش بضرورة إصدار طبعة الاحكام بالانكليزية/الفرنسية معا (التوصية ١) ، وليس الفتاوي (التوصية ٢) .

الحد من عدد النسخ

١٤ - وبعد اعتماد المنظور المشروح منذ قليل ، ستنتقل المحكمة الآن الى الفقرة ٣٤ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وبتناول التوصيتين ١ و ٢ معا[٤] ، ستنظر المحكمة ، في المقام الأول ، في أثر الحد من عدد نسخ قراراتها المنشورة باللغتين الفرنسية/الانكليزية .

١٥ - ومن البديهي أن طلب المحكمة إصدار عدد أقل من نسخ كل كراسة أو مجلد في مجموعتها القائمة سيكلف ، أوليا ، أقل . غير انه يجب التركيز على أن هذه الوفورات ستكون مؤقتة فقط - بل وهمية في الواقع - إلا إذا افترض أن منشورات المحكمة ذات أهمية عابرة فحسب ويمكن لها أن تنفد بسرعة ولا تصدر طبعات جديدة منها . غير ان الممارسة الحالية تقوم بالتأكيد على الافتراض العكسي . إذ انه مما لا يمكن إنكاره أن بعض المنشورات الصغيرة (مثل الاوامر الصادرة لتعيين حدود زمنية) ليست ذات أهمية دائمة إلا لمجموعة صغيرة من المتخصصين ، ولكن هذه المنشورات الخاصة

---

(٣) ترحب المحكمة بأية معلومات إضافية عن ترجمات الفتاوي التي يشار الى وجودها في الفقرتين ١٠ و ١٥ من تقرير لجنة التفتيش المشتركة ، لانها مؤهلة ، على الاطلاق لتدرج في بيبليوغرافيا محكمة العدل الدولية أما فيما يتعلق بالفتاوي التي تطلبها هيئات الامم المتحدة ، فإن المحكمة لا تعلم إلا بوجود ترجمة واحدة ، وهي الترجمة الاسبانية للفتاوي المتعلقة بأثر أحكام التعويض الصادرة عن المحكمة الادارية للامم المتحدة (١٩٥٤) .

(٤) "التوصية ١ : ينبغي لمحكمة العدل الدولية أن تنظر في الحد من عدد نسخ أحكامها التي تنشر بالانكليزية والفرنسية معا . وينبغي للمحكمة أيضا أن تدرس نشر نسخ مستقلة بكل من هاتين اللغتين من لغات الامم المتحدة .

التوصية ٢ : ينبغي للمحكمة أن تنظر في نشر فتاواها بكل من اللغتين (الانكليزية والفرنسية) على حدة ، والحد من عدد النسخ المنشورة بكل من هاتين اللغتين ."

Digitized by UNOG Library

إنما تنشر على نطاق محدود . أما فيما يتعلق بالنصوص الاهم ، فالطلب عليها دليل على نفى الاهتمام المتزايد بالمحكمة الذي يتجلى في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذاته . ومن بين الـ ٦٤ حكما وفتوى(٥) التي أصدرتها محكمة العدل الدولية حتى الآن ، تعين إعادة طبع ٤٠ - بعضها عدة مرات - في حين لا يبلغ مخزون الاحكام الاحدث سوى بضع مئات من النسخ لكل حكم منها . وعلاوة على ذلك فقد تعين إعادة طبع جميع المجلدات السنوية المجلدة لمجموعة "تقارير محكمة العدل الدولية" من الفترة ١٩٤٧-١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٩ . وقامت المحكمة فعلا بالنظر الى ميزانيتها المحدودة فيما يتعلق بالطباعة ، بخفض طلباتها الاولية للطبع الى حد أدنى ، تصبح دونه فعالية التشغيل ، من حيث التكلفة ، أمرا مشكوكا فيه حتى في المدى القصير . وبالاضافة الى ذلك ، لا يمكن تجاهل الاثر التراكمي لعملية إعادة الطبع الاكثر تواترا المترتبة على الطبع الاولي لكميات أقل ، وذلك عندما يكون هناك تنازع على التمويل بين عمليات إعادة الطبع ونصوص القرارات الجديدة التي يجب أن تحظى بالاولوية ، حتى أن أجزاء من قانون الدعوى قد يتعين ان تبقى غير متوفرة ودون أن تصدر طبعات جديدة منها لمدة طويلة الى حد غير معقول .

خفض التكلفة من خلال الكفاءة التقنية والعطاءات التنافسية

١٦ - وبترك مسألة الاحتياجات من إعادة الطبع جانبا ، سيكون من الملائم ، في هذه المرحلة ، دراسة اقتراحات المفتش التي مفادها أن اتباع نهج تنافسي بدرجة أكبر واستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الطباعة يمكن أن يخفضا من التكاليف (التوصية ٥)(٦) . وإذا صح ذلك فعلا ، فقد يكون من الممكن عمليا ، في نهاية الامر ، العمل بناء على توصيته الاولى(٧) ، وتحقيق وفورات رغم ذلك .

---

(٥) وليس ٥٠ ، كما هو مبين في الفقرتين ٩ و ١٠ من التقرير .

(٦) "التوصية ٥ : ينبغي بذل الجهود للتقليل من تكاليف الطبع التي تتحملها المحكمة من خلال اجراءات الطرح في مناقصات وباستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الطباعة ."

(٧) "التوصية ١ : ينبغي لمحكمة العدل الدولية أن تنظر في الحد من عدد نسخ أحكامها التي تنشر بالانكليزية/الفرنسية . وينبغي للمحكمة أيضا أن تدرس نشر نسخ مستقلة بكل من هاتين اللغتين من لغات الامم المتحدة ."

Digitized by UNOG Library

١٧ - وقدم المسجل الى المحكمة تقريرا بالغ التفصيل بشأن هذه المسائل التقنية . وأعدت التقرير إدارة الطباعة التابعة لقلم سجل المحكمة ، التي تثق المحكمة في كفاءتها ، وخضع لتدقيق لجنة شؤون الميزانية والادارة التابعة للمحكمة ، التي أعربت عن رضاها لاتباع الادارة سياسة تحديث مطرد ولاستفادتها استفادة حكيمة من التطورات التقنية الموفرة للتكاليف والتي تتمشى مع متطلبات عملها . وسيتاح هذا التقرير إذا ما رغبت الجمعية العامة في ذلك .

١٨ - ويجب على المحكمة ، في هذا الصدد ، أن تؤكد على نقاط ثلاث فيما يتعلق بطبع القرار القضائي - وهي عملية يتعين أن تبدأ قبل إعلان القرار بوقت مناسب وهي : أولا ، سرية العمل ، مما يتطلب تعاونا يوميا يتسم بالتكتم والامن مع هيئة المطبعة ؛ ثانيا ، الضمان الدائم للأولوية المطلوبة ؛ ثالثا ، ضرورة الاعتماد على دقة وسرعة موظفي المطبعة - وهما ميزتان يلعب فيهما اعتياد العمل دورا كبيرا . ومن المعتقد ، من وجهات النظر هذه أن الترتيب الحالي مع دار طباعة محلية ذات كفاءة ومتقدمة تقنيا قد ثبتت جدواه على مر الزمن . غير انه يجب ايضاح انه على عكس ما ذكر في الفقرة ١٩ من تقرير المفتش ، فإن هذه المؤسسة ليست ممنوحة حقوق طبع خالصة ، وليس هناك ما يمنع قلم سجل المحكمة من التفاوض بشأن الحصول على أسعار تنافسية ، بل على العكس ، وباستثناء التنضيد الأولي للنصوص التي يحظر نشرها ريثما يصدر القرار ، لا يتردد قلم سجل المحكمة في إبرام عقود ، لكل من التنضيد والطباعة كلما أمكن القيام بعمل ملائم بأقل تكلفة ممكنة[٨] . وقد قدمت ، في تقرير إدارة الطباعة ، الملاحظات الدقيقة الملائمة فيما يتعلق بقبول عطاءات تنافسية ، مما يظهر أيضا الاخذ بالاساليب الحديثة في عملية التنضيد المطبقة الان ، بالاقتران مع معدات تجهيز الكلمات التي يستخدمها قلم سجل المحكمة . ويقوم موظفو المحكمة بطبع قرارات المحكمة على آلات تجهيز الكلمات ، ثم يستخدم الطابع الاسطوانات الناتجة عن ذلك العمل للقيام بالطبع الآلي - وهي عملية تؤدي الى وفورات كبيرة في الوقت والمال ، وتنتج منشورات ذات دقة خاصة . وبالاضافة الى ذلك تجري مفاوضات مع المطابع لتسهيل إدخال تقنيات إضافية لتحقيق وفورات في التكاليف . وغني عن البيان أن جميع الاتفاقات والاجراءات ذات الصلة المعمول بها تعرض بانتظام على مراجعي حسابات المحكمة .

---

(٨) يفصل التذييل الاول لهذه الملاحظات التكاليف المقارنة لمنشورات ثلاثة متماثلة الطول معدة تحت ظروف مختلفة .

Digitized by UNOG Library

١٩ - وقد توصل المفتش ، على ما يبدو ، الى تقديرات مختلفة جدا ، غير انه لم يقدم الاساس الذي استندت اليه . وترحب المحكمة بتقديم تقديرات التكاليف المفصلة التي تدعم المعلومات المقدمة الى المفتش التي تفيد بأن تنفيذ التدابير الموجزة في الفقرة ٣٣ من تقريره سيؤدي الى تحقيق وفورات لا تقل عن ٥٠ في المائة من تكاليف النشر الفعلية . وترى المحكمة انه لزام عليها ان تذكر ، في هذه المرحلة ، وعلى أساس المعلومات المتوفرة لديها ، أن تقديرات المفتش ليست قائمة ، فيما يبدو ، على أي أساس في الواقع وأنها لن ينتج عنها بأي حال وفورات بنسبة ٥٠ في المائة ، بل يمكن أن تؤدي الى زيادة في التكاليف (انظر التذييل الثاني) .

٢٠ - وقد يكون من المفيد أن يضاف تعليق على الفقرة ٢١ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، التي تتناول ايرادات المبيعات . ويرد بانتظام ، في البيانات المالية الشهرية للمحكمة تقرير عن الايرادات المتحصلة من بيع منشورات المحكمة عن طريق قلم سجل المحكمة . غير ان هذه الايرادات لا تضاف الى ميزانية منشورات المحكمة ، بل تستوعب في الميزانية العامة للامم المتحدة . وتتفق المحكمة مع المفتش على انه ينبغي ان يتم ابلاغها بالايرادات المتحصلة من بيع منشوراتها في مراكز أخرى ، غير ان قلم سجل المحكمة على علم ، بوجه عام بأرقام المبيعات والتوزيع ذات الصلة ، ويمكنه ، بناء على هذه المعرفة ، أن يخلص الى أن ايرادات مبيعات المجلدات السنوية المجلدة لمجموعة "تقارير محكمة العدل الدولية" تفوق ، على مر الزمن ، تكاليف انتاجها نفسها ، بمبلغ كاف لتغطية جزء كبير من تكاليف الكراسات المستقلة ، التي توزع نسبة أكبر منها مجانا على الحكومات ومكتبات القانون . وهذه الاشارة الى ربحية الطبعة المجلدة التي تصدر بلغتين ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، عند النظر في المقترحات التي تهدف الى تحقيق وفورات عن طريق ادخال تغييرات جذرية في سياسة منشورات المحكمة .

ممارسة نشر النصوص بلغتين

٢١ - من الجوانب الرئيسية لسياسة النشر التي تنتهجها المحكمة التي اعترض عليها التقرير في الفقرة ١٤ وفي التوصيتين ١ [٩] و ٣ [١٠] اصدار نصوص باللغتين

---

(٩) "التوصية ١ : ينبغي لمحكمة العدل الدولية أن تنظر في الحد من عدد نسخ أحكامها التي تنشر بالانكليزية والفرنسية معا . وينبغي للمحكمة أيضا أن تدرس نشر نسخ مستقلة بكل من هاتين اللغتين حسب الحاجة ."

(١٠) "التوصية ٣ : ينبغي للمحكمة أن تنظر في نشر فتاواها بكل من اللغتين (الانكليزية والفرنسية) على حدة والحد من عدد النسخ المنشورة بكل من هاتين اللغتين ."

Digitized by UNOG Library

الانكليزية والفرنسية . إلا أنه يجب التأكيد على أن تفاعل اللغتين الرسميتين للمحكمة الذي يظهر بوضوح في نظامها الاساسي المؤلف باللغتين ، يعد من السمات الاساسية لاحكام المحكمة المشار اليها أعلاه (في الفقرة ٨) . فصياغة كل حكم تتم بصورة متوازية باللغتين الرسميتين تعبيرا عن المساواة بين القضاة فيما يتعلق بلغة العمل التي يختارونها . وعلى الرغم من أن صياغة كل فقرة من النص تكون قد تمت طبعا في الاصل بلغة واحدة ، في حين يجوز ألا تكون جميع الفقرات قد وضعت بنفس اللغة ، فإن عملية التعديل التي تنجم عن ذلك تسفر عادة عن نص انكليزي ونص فرنسي بحيث لا يمكن تسمية أي منهما تماما بأنه النص الاصلي الوحيد أو الترجمة . ولذلك فإن كلا النصين يدعم الآخر ، الامر الذي يحتفظ بأهميته بالنسبة لجميع المعنيين بفهم الحكم ، بغض النظر عن البيان اللازم بوضوح ، الذي تصدره المحكمة دائما وفقا للفقرة ٣ من المادة ٣٩ من نظامها الاساسي ؛ بهدف تمييز النص الرسمي قانونا .

٣٢ - والمحكمة تدرك تماما ما يمثله الشرح السابق من أهمية عملية أساسا للقراء الذين يفهمون اللغتين الانكليزية والفرنسية . إلا أنه ينبغي عدم تجاهل ذلك عند النظر في البديل المقترح للنسخة الصادرة باللغتين ، ونشر نسختين منفصلتين بلغة واحدة لكل منهما .

٣٣ - وتتمتع النسخ الصادرة باللغتين بميزة تجميع كافة النصوص الرسمية والاصلية في منشور واحد ، أي النصوص الرسمية للاحكام والنصوص الاصلية للآراء الفردية ، في حين أن هذه النصوص كثيرا ما يتم فصلها عن بعضها في حالة المنشورات الصادرة بلغة واحدة . وفي الواقع ستكون هذه المنشورات الصادرة بلغة واحدة ذات طابع مختلط ، فكثيرا ما ستقوم بتقديم خليط من مواد رسمية ومواد غير رسمية ، ومن مواد أصلية ومواد مترجمة بحيث تتفاوت مختلف أجزاء المجلد من حيث موثوقيتها وبالطبع من الممكن أيضا تصور ان يحدث في سنة معينة أو في حالة حكم معين ، أن تصدر جميع النصوص الرسمية أو الاصلية بنفس اللغة ، وفي هذه الحالة ستكون جميع المنشورات المناظرة الصادرة باللغة الاخرى على درجة أدنى من حيث الموثوقية . وفي أي من الحالتين ، يعتقد أن المستخدم النموذجي لمجموعة الاحكام والفتاوي والاوامر لن يكون مرتاحا لهذا الوضع . وعلاوة على ذلك ، فمع اصدار ترجمات الى لغات أخرى ، سينشأ شذوذ عن المألوف ، نظرا لان جميع هذه الترجمات سوف تستند بلا شك الى النصوص الرسمية للاحكام والنصوص الاصلية للفتاوي ، لكن توفر ميزة الاتساق الذي تفتقر اليه منشورات المحكمة الصادرة بلغة واحدة .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - على أن النتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن اصدار نسخ بلغة واحدة هي الانكليزية أو الفرنسية لن يكون خطأ بالضرورة ، ولكن اذا تم الاخذ به فينبغي ألا يسمح له بتعريض استمرار النظام القائم للخطر .

الشكل المتقابل لمنشورات المحكمة الصادرة باللغتين

٢٥ - يعلق المفتش في عدة فقرات من تقريره على الشكل المتقابل لمجموعة الاحكام والفتاوى والاوامر الصادرة عن المحكمة باللغتين ، الذي يظهر فيه النصان الانكليزي والفرنسي وجها لوجه في كل صفحة . وفي حالة صدور أي نسخة باللغتين فإن مزايا تقديم النصين مقابل بعضهما سرعان ما تلمها عين أي شخص يكون رجوعه اليهما مفيدا ، مما يفوق مزايا طبع نسخ متعاقبة بلغات مختلفة . بيد أن الهيئات التي تستخدم أكثر من لغتين رسميتين يتعين عليها التخلي عن هذه المزايا ، وهنا يكمن بلا ريب التفسير الرئيسي للطابع غير العادي نسبيا لهذه الممارسة . ومع ذلك ، يمكن للمحكمة أن تشير الى أنه ، بالاضافة الى مجلس أوروبا الذي يستخدم نظام ظهور النصين مقابل بعضهما في نشر الحولية الاوروبية ، والحولية المتعلقة بحقوق الانسان المشار اليها في الفقرة ١٧ من التقرير ، فقد دأب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص منذ عام ١٩٦٠ على استخدام هذا النظام في مجموعة الاتفاقيات والقوانين والوثائق التي يصدرها ، في حين يستخدم الشكل نفسه أيضا في مجلة القوانين الموحدة التي يصدرها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص . علاوة على ذلك ، وفي البلدان الناطقة بلغتين يجرى طبع كثير من النصوص القانونية أو الرسمية بحيث تظهر فيها اللغتان مقابل بعضهما - وهذا الاسلوب التقني يستخدم أيضا ، حسب الاقتضاء ، في مجموعة معاهدات الامم المتحدة . بيد أن أقرب أحكام يمكن مقارنتها بقرارات المحكمة هي أحكام المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان التي يتم طبعها أيضا بحيث تظهر اللغتان مقابل بعضهما . وعلى أساس هذه الخلفية ، وغيرها ، وحيث انه تتم صياغة ومناقشة أحكام المحكمة بالانكليزية والفرنسية على نحو متواز (انظر الفقرة ٢١ أعلاه) ، وبالنظر الى أنه أحيانا لا يتسنى التعمق في فهم فقرات من قرار للمحكمة إلا بالاطلاع على النصين الانكليزي والفرنسي ، فإن المحكمة لاتزال مقتنعة بأنه يجب الاحتفاظ بالنظام الذي تتبعه في تقديم النصوص متواجهة باللغتين . علاوة على ذلك ، فقد أدت الاساليب التقنية الحديثة المستخدمة في جمع الحروف الى التقليل من الصعوبات التقنية المرتبطة بانتاج هذا الشكل .

التكلفة التقديرية لتنفيذ التوصية الاولى الواردة في التقرير

٢٦ - يعترف المفتش بأنه ينبغي استمرار انتاج بعض النسخ من أحكام المحكمة باللغتين الانكليزية والفرنسية كي تستخدمها المحكمة نفسها والمحامون

Digitized by UNOG Library

الدوليون . وترى المحكمة ، كمسألة يتحقق منها بالرجوع الى الواقع ، أن المفتش يقدر دائرة المهتمين تقديرا يقل عن الحقيقة . ومع هذا ، فقد حسب قلم المحكمة النفقات التي قد تترتب على نشر حكم معين باللغتين في عدد محدود من النسخ كي تستخدمها المحكمة والمحامون الدوليون ، واصدار الجزء الأكبر من النسخ المطبوعة بلغة واحدة وبتكلفة منخفضة كما اقترح في التوصية ١ (١١) . وهذا الحساب ، الذي لم تؤخذ فيه في الاعتبار عوامل معينة لا يمكن قياسها بدقة مثل الاحتياجات من الموظفين الاضافيين وتأخر مواعيد الانتاج نتيجة للاستعاضة بعمليتين عن عملية واحدة في كل مرحلة من المراحل تقريبا ، تم ايراده بوصفه مرفقا لهذه الملاحظات ، وسيتضح أنه ينطوي على زيادة كبيرة في النفقات بدلا من تحقيق أية وفورات اذا قورن بالممارسة الحالية .

موارد المحكمة

٣٧ - لقد قيل ما فيه الكفاية حتى الآن لبيان أن المحكمة ترى أن التوصيات الرئيسية للمفتش بشأن المسائل التي تملك المحكمة قدرة التصرف فيها ، أي سياسة منشوراتها وتوزيع ميزانية منشوراتها ، لا يمكن أن تنفذ بصورة مجدية بالوسائل التي يقترحها . وحتى لو تحققت وفورات من تغيير بعض الممارسات القائمة ، وهذه مسألة خلافية ، فإن المحكمة تجد من الصعب أن تتصور أن هذه الوفورات يمكن أن تصل الى مبلغ كبير يسمح بتمويل حتى طبعة واحدة بلغة ثالثة . وعلاوة على ذلك ، فلو كان للمحكمة أن تقوم بأي دور في هذا المشروع فلن تقتصر آثاره على بند المنشورات من ميزانيتها فحسب . وحتى مع افتراض أن الترجمات المطلوبة ستقدم جاهزة الى المحكمة ، فستكون هناك حاجة الى موظفين لتصحيح التجارب وموظفين كتابيين . وعلاوة على ذلك ، لا يوجد لدى المحكمة موظفون يمكنونها من ضمان دقة ترجمة أحكامها الى لغة ثالثة أو أكثر . وباختصار ، لا يمكن للمحكمة أن تنظر الى التوصية ٦ على أنها اقتراح مبني على أساس اقتصادي سليم (١٢) .

---

(١١) "التوصية ١ : ينبغي لمحكمة العدل الدولية أن تنظر في الحد من عدد نسخ أحكامها التي تنشر بالانكليزية والفرنسية معا . وينبغي للمحكمة أيضا أن تدرس نشر نسخ مستقلة بكل من هاتين اللغتين حسب الحاجة ."

(١٢) "التوصية ٦ : ينبغي للمحكمة أن تستخدم الوفورات التي يحققها تنفيذ التوصيات ١ و ٣ و ٥ لتغطية تكاليف التوصيتين ٢ و ٤ ."

Digitized by UNOG Library

٣٨ - وقد يكون من المناسب هنا الاشارة الى نطاق الموارد اللغوية الحالية بقلم المحكمة . فليس لدى المحكمة ادارة للغات بل مجرد أربعة من موظفي اللغات لم تقر الجمعية العامة وظائفهم بعد ، وعلى صعيد الاشراف يوجد ثلاثة أمناء أول يقومون بواجبات أخرى عديدة لا تدع لهم وقتا كافيا للأعمال اللغوية . وتتألف ادارة الطباعة من موظفين اثنين فقط من الفئة الفنية يضطلعان بالادارة اليومية لبرنامج المنشورات جنبا الى جنب مع تصحيح التجارب في جميع مراحلها . وليس لدى هؤلاء الموظفين التسعة أي سكرتيرين أو معاونين لتصحيح التجارب بل يشتركون مع جميع موظفي قلم المحكمة دون الرتبة مد - ١ في الاستفادة من خدمات وحدة طباعة تتألف من خمسة أشخاص بينهم رئيسها . ولغتا عمل قلم المحكمة هما نفس اللغتين الرسميتين : الانكليزية والفرنسية . ولذا فلن يمكن الاضطلاع بالعمل بلغات أخرى دون توسع كبير ومكلف في الموظفين والمعدات والامدادات والاماكن .

٣٩ - وبالرغم مما ورد أعلاه ، تود المحكمة أن تؤكد أن رد فعلها ليس موجها بأية حال الى الأهداف الاساسية لوحدة التفتيش المشتركة بل يقتصر على الافتراضات الفعلية التي يستند اليها تقرير المفتش والتوصيات التي يضمها . وتتمثل رغبات المحكمة في أنه ينبغي احراز تقدم في اتجاه التوسع في توفير أحكام المحكمة بأكبر عدد ممكن من اللغات ، ولا يحول دون نشر جميع أحكام المحكمة بلغات أخرى خلاف الانكليزية والفرنسية ، أي اعتراض مبدئي بل مجرد المصروفات وضخامة هذه المصروفات . ورهنا بتوافر الموارد الملائمة فإن المحكمة تتفق تماما مع المفتش في الاهداف العامة التي حددها . أما القول بأنه يمكن في حدود ميزانية المنشورات الحالية للمحكمة نشر قراراتها بلغات ثالثة فهو قول لا يستند الى الواقع .

الأعمال الاعلامية التي تضطلع بها المحكمة

٤٠ - فيما يتعلق بالتوصية ٧[١٣] ، يجب التشديد على أن المحكمة لم تنتظر التقدم بهذا الاقتراح ، بل راحت منذ سنوات كثيرة ، في حدود القيود المالية التي لا داعي الى الافاضة في التعليق عليها ، تتصدى بشكل ايجابي لمشكلة توسيع جمهور قراء أعمالها . وبمبادرة من المحكمة ذاتها أو من فرادى قضاتها ، وبالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام وادارة شؤون المؤتمرات بالأمم المتحدة ، وبمساعدة أحيانا من منظمات وطنية مكرسة لقضية القانون الدولي ، جرى انتاج أدلة وبحوث موجزة هامة عن المحكمة

---

(١٣) "التوصية ٧ : ينبغي للمحكمة أيضا ، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي في العالم ، أن تدرس كيفية الوصول الى أكبر عدد ممكن من قراء أعمالها ."

Digitized by UNOG Library

باللغات الاسبانية والالمانية والعربية[١٤] والهولندية فضلا عن الانكليزية والفرنسية ، في الوقت الذي ترجم فيه النظام الداخلي للمحكمة الى اللغات الاسبانية والعربية والصينية والالمانية واليابانية والروسية . ويمكن أن ينظر الى هذه الانشطة ، والى تعاون أعضاء المحكمة وموظفيها مع معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وأكاديمية القانون الدولي في لاهاي ، ومجموعات المتدربين الذين ترعاهم الجامعات أو الحكومات ، على أنها تكملة هامة لبرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه . ويسعى قلم المحكمة أيضا الى تحقيق تغطية أكمل لاحكام المحكمة في الصحافة العالمية بنجاح كبير إن لم يكن بنجاح تام . كما لا ينبغي للمرء أن يتجاهل الاعمال العلمية للقضاة السابقين والحاليين وكثير منها يعرِّف بأعمال المحكمة أو يؤرخ لها ويوجه لجمهور عريض خارج العالمين الناطقين بالانكليزية والفرنسية .

اشتراك الامانة العامة

٣١ - إن التوصية الاخيرة في التقرير (التوصية ٨)[١٥] موجهة الى الامين العام ولكنها تترك للمحكمة أن تطلب اليه تسهيل ترجمة وطبع أحكام المحكمة باللغات الرسمية خلاف الانكليزية والفرنسية . ومن غير الملائم أن تتصدى المحكمة لفحوى هذه التوصية ، التي تلزم قراءتها بالاقتران مع الفقرة ٣٠ من التقرير ، ولكن يمكن القول بأنه حيث تستطيع الدول المهتمة أن تطلب من الامين العام تقديم نفس التسهيلات لا يوجد سبب يدعو الى ترك زمام المبادرة للمحكمة . وفي ظل الظروف المالية الحالية للمنظمة ، لا تجد المحكمة مبررا لكي تطلب من الامانة العامة تقديم هذه الامكانيات الكبيرة . بيد أن المفتش قد وجه اهتماما محمودا الى أنه يجوز لاية دولة عضو أن تبادر بطلب ترجمة حكم معين تصدره المحكمة .

المركز الاستشاري للمحكمة وموقفها الايجابي

٣٢ - ترى المحكمة أن من السابق لاوانه أن تعلق بالتحديد على أي اقتراح من الاقتراحات المقدمة في الفقرات ٣٣ و ٣٥ الى ٣٩ من التقرير فيما يتعلق بتنفيذ أعمال الترجمة وتمويلها . ومع هذا تجد المحكمة لزاما عليها أن تنتهز هذه الفرصة

---

(١٤) يجري إعدادها للنشر .

(١٥) "التوصية ٨ : ينبغي للامين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتسهيل ترجمة وطبع أحكام المحكمة وفتاواها باللغات الرسمية الاخرى ، اذا رغبت المحكمة في ذلك ."

Digitized by UNOG Library

كي تقرر ، بوصفها الأمينة على أحكامها وبوصفها جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة ، أن أية طبعة عامة من أحكامها تصدر بأية لغة تحت رعاية المنظمة ينبغي بطبيعة الحال أن يتم اعدادها بالتشاور التام مع المحكمة .

٣٣ - وترى المحكمة أن جوانب النقد في الملاحظات السالفة ليست من حرص في المشتغلين بالقضاء بل نتيجة للواقعية اللازمة لاحراز أي تقدم . والمحكمة ، وكثير من أعضائها لغته القومية هي لغة رسمية من لغات الأمم المتحدة خلاف الانكليزية أو الفرنسية ، لا تشعر بارتياح اطلاقا ازاء اضطرارها الى التسليم بأنه في المستقبل القريب ، سيظل من الصعوبة بمكان على ما يبدو توفير موارد لمتابعة الهدف المحمود الذي قد تثبت فائدته الجمة في تعزيز احترام القانون الدولي . واذا أثبتت اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة أنها قادرة على أن تشير حتى الى بدايات حل فيمكن للجمعية العامة أن تعتمد على وفاء المحكمة بدورها الاستشاري بالتعاون المناسب مع ادارة الشؤون القانونية وادارتي شؤون الاعلام وشؤون المؤتمرات .

<u>شكر وتقدير</u>

٣٤ - في الختام ، تود محكمة العدل الدولية أن تكرر الاعراب عن امتنانها لوحدة التفتيش المشتركة ، وتخص بالشكر السفير فرير - فييرا على جهوده في نشر قرارات واجتهادات المحكمة على نطاق أوسع . وتعرب المحكمة عن تقديرها بصفة خاصة للطريقة التي أبقى بها المفتش قلم المحكمة على علم في كل مرحلة من مراحل بحثه .

Digitized by UNOG Library

التذييل الاول

مقارنة تكاليف انتاج المنشورات ، مع أخذ الحدود الزمنية والعمليات المتاحة في الاعتبار

المنشورات	عدد الصفحات	تكاليف الانتاج
مرافعات محكمة العدل الدولية ، الجرف القاري (تونس/الجماهيرية العربية الليبية) ، المجلد الثاني (رقم المبيع ٤٩٠)	٥٦٤ منها ١٤٥ صفحة نضدت في هولندا والباقي أعد بالتصوير الفوتوغرافي وتم الطبع في هولندا .	١٧ ٧٦٤ دولارا (آب/اغسطس ١٩٨٥) + ٣ ٪ (للمقارنة بأسعار ١٩٨٦) ١٨ ٢٩٧,- دولارا
مرافعات محكمة العدل الدولية ، المرجع نفسه ، المجلد الخامس (رقم المبيع ٤٩٣)	٥٣٦ نضدت في فرنسا وليبي من بينها ما أعد بالتصوير الفوتوغرافي . وطبعت في هولندا .	٢٦ ٩٨٧,- دولارا (حزيران/يونيه ١٩٨٦)
الحكم في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة ، (رقم المبيع ٣٠٦)	٤٩٦ نضدت في هولندا وطبعت في هولندا	٣٧ ٤٥٧,- دولارا + ٣ ٪ (للمقارنة بأسعار ١٩٨٦) ٣٨ ٥٨١,- دولارا

النتيجة : بالنسبة لاي منشور ذي طول معين ، يحقق قلم المحكمة بالفعل خفضا في التكاليف بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في الظروف المواتية (أي عندما لا يلزم انتاج العمل في ظروف السرية والاستعجال ، وعندما يمكن الاستعاضة بالتصوير الفوتوغرافي عن التنضيد) . وتجرى مناقشة ادخال الاساليب المتقدمة الموفرة للتكاليف مع شركة الطباعة التي تقوم في العادة بتنضيد نصوص أحكام محكمة العدل الدولية التي لها طابع السرية .

Digitized by UNOG Library

التذييل الثاني

مقارنة تكاليف الانتاج*

مثـال : الجرف القاري (الجماهيرية العربية الليبية/مالطة) ، حكم

الطريقة الحالية : (باللغتين)

٩٠٠ ٢ ملزمة + ٣٠٠ ١ نسخة للمجلدات

(قارن التذييل ١) ٧٩٣,٣١ ٢٢ دولارا

الطريقة البديلة : توزيع محدود للملازم المعدة باللغتين ؛ ولا مجلدات باللغتين

١٠٠	نسخة باللغتين (قارن التذييل ٣)	٦٩٣,٨٩ ١٤ دولارا
٥٠٠ ١	ملزمة بلغة واحدة (+ ٠٠٠ ١ نسخة من المجلدات الصادرة بلغة واحدة) (التذييل ٣)	٩٦٠,٩١ ٤
٠٠٠ ١	ملزمة بلغة واحدة (+ ٥٠٠ نسخة من المجلدات الصادرة بلغة واحدة) (التذييل ٤)	٩٧٩,١١ ٣
		٦٣٢,٩١ ٢٣ دولارا

+٨٣٩,٦٠ دولارا

النتيجة :

تنتج الطريقة البديلة المقترحة نصف عدد النصوص (٦٠٠ ٣ بالانكليزية و ٦٠٠ ١ بالفرنسية ، بمجموع يبلغ ٣٠٠ ٤) بتكلفة تزيد ٨٣٩,٦٠ دولارا عن تكلفة الطريقة الحالية التي تنتج ٣٠٠ ٤ نص بكلتا اللغتين . وعلى هذا ، فمن الناحية النظرية ستبلغ التكلفة الكلية للنص الضعف على الاقل . ومن المسلم به أن العدد الكلي للنسخ

---

* حسبت الأسعار على أساس النفقات الفعلية بالفيلدر الهولندي محولة الى دولارات بسعر تحويل الدولار الذي حددته الامم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (الدولار من دولارات الولايات المتحدة = ٢,٣٠ فيلدر) .

Digitized by UNOG Library

التي يمكن توزيعها أو بيعها يكاد يكون هو بعينه في كلتا الحالتين (٢٠٠ ٤ بالطريقة الحالية و ١٠٠ ٤ بالطريقة البديلة) ، بيد أنه لن يمكن تحقيق وفر بالفعل . وفي حالة الطبعة التي تصدر باللغتين ، تبلغ تكلفة ١٠٠ نسخة من الملزمة المتخذة كمثال حوالي ٦٥ في المائة من تكلفة ٢٠٠ ٤ نسخة . وعلى هذا فإن فعالية تكلفة وضع مثل هذا القيد على دورة الطباعة هي محل شك ، كما أنه يمكن توجيه الانتباه الى ضرورة استشارة كل عميل موجود بالنسبة للغة التي يفضلها أو رغبته في أن يحصل دائما على النص الرسمي . وستكون هذه ممارسة مكلفة تعادل أية وفورات في تكلفة البريد ناجمة عن إرسال مجلدات أخف وزنا .

Digitized by UNOG Library

الضميمة الاولى

الطريقة المستخدمة حاليا

العنوان : الجرف القاري (الجماهيرية العربية الليبية/مالطة) ، حكم
رقم المبيع ٤٩٦
دورة طبع ٩٠٠ ٢ + ٣٠٠ ١ نسخة = ٣٠٠ ٤ - ٣٢٠ صفحة
السعر وفقا لقائمة الاسعار رقم ٥١١٥٤ المؤرخة في ١٩٨٥/١٢/١٨

التفاصيل		دولار من دولارات الولايات المتحدة
التكاليف المبدئية للعملية الواحدة		٩٣,٥٠
١٠ × ٣,٥٠/٣,٣٥ ٣٠٩ × ٣,٧٥/٣,٧٥		
(٣٤,٥٧ + ٣٧,٨٠) = ٣٧٨,٠٠ + ٦٨٢,٠٠ ١٠ = ١١,٠٦٠ - ٣٠ %		٨ ٨٤٨,٠٠
صفحة واحدة بيضاء	بسعر ٣,٧٣ دولار	٣,٧٣
٢٢ صفحة ذات حواش	بسعر ٠,٧٦ دولار	١٦,٧٣
٣١٦ صفحة "متقابلة"	بسعر ٣,٥٣ دولار	٧٩٦,٣٣
صفحتان بحواش جانبية	بسعر ٠,٣٧ دولار	٠,٧٤
"انتاج متسارع" ٣١٩ صفحة	بسعر ٧,٨٥ دولار	٢ ٥٠٤,١٥
الطباعة		
التكاليف المبدئية للعملية الواحدة		٢٣,٣٣
٣٠ فرخا كل منها ١٦ صفحة		٢ ٨٩٥,٤٨
غلاف أبيض	٩٠٠ ٢ نسخة	٤٨٩,٥١
تغليف ورقي		
١٦٠ صفحة مغلفة	٩٠٠ ٢ نسخة	٨٦٨,٥٠
٥ أفرخ بكل منها ٣٢ صفحة أكثر	بسعر ١٠٩,٤٠ دولار	٥٧٩,١٧
مطوية من أجل صفحات تقارير محكمة	٣٠٠ ١ نسخة	
العدل الدولية (٣٠ فرخا - ٣٠٠ ٤ نسخة)		٥ ٦٦٦ ٣٥
		٢٢ ٧٩٤,٤٩

Digitized by UNOG Library

الضميمة الثانية

تكلفة انتاج ١٠٠ نسخة باللغتين
(لا مجلـدات)

٣٢٠ صفحة

التفاصيـل	دولار من دولارات الولايات المتحدة
التكلفة المبدئية للعملية الواحدة	٩٣,٥٠
٣١٩ صفحة ٣,٥٠/٣,٢٥ ٣٠٩ صفحات ٣,٧٥/٣,٧٥ (ثمن الاقراص)	٨ ٨٤٦,٩٦
صفحة واحدة بيضاء	٣,٧٣
٣٢ صفحة ذات حواش	١٦,٧٤
٣١٦ صفحة "متقابلة"	٧٩٦,٨٧
صفحتان بحواش جانبية	٠,٧٤
انتاج متسارع ٣١٩ صفحة	٢ ٥٠٣,٤٦
الطباعة	
التكاليف المبدئية للعملية الواحدة	٣٣,٣٣
٣٠ فرخا كل منها ١٦ صفحة	١ ٩٣٦,٤٣
غلاف أبيض	١٣٠,٠٧
تغليف ورقي	
١٦٠ صفحة مغلفة	١٦١,٨٧
٥ أفرخ بكل منها ٣٢ صفحة أكثر ورق	٣٥,٣٠
	١٣٤,٩١
	١٤ ٦٩٣,٩٠

Digitized by UNOG Library

الضميمة الثالثة

١٥ ٠٠٠ ملزمة بلغة واحدة (+ ١ ٠٠٠ للمجلدات)

العنوان : الجرف القاري (الجماهيرية العربية الليبية/مالطة)
رقم المبيع ٤٩٦
دورة الطبع ١ ٥٠٠ + ١ ٠٠٠ نسخة - ١٦٠ صفحة
السعر وفقا لقائمة الاسعار رقم ٥١١٥٤ المؤرخة في ١٩٨٥/١٢/١٨

التفاصيل		دولار من دولارات الولايات المتحدة
التكاليف المبدئية للعملية الواحدة		٩٣,٥٠
الإعداد ، بما في ذلك القطع الكبير		١ ٠٧٤,٧٨
الطباعة		
التكاليف المبدئية للعملية الواحدة		٣٢,٣٣
١٠ أفرخ كل منها ١٦ صفحة	بسعر ١٢٤,٨٩ دولار (٢ ٥٠٠ نسخة)	١ ٢٤٨,٩٠
غلاف أبيض	(١ ٥٠٠ نسخة)	٣٠٩,٨٠
تغليف ورقي		
١٦٠ صفحة مغلفة		٥١٥,١٨
مطوية لتقارير محكمة العدل الدولية ١ ٠٠٠ نسخة		
ورق (٣ ٥٠٠ غير - ١٠ أفرخ)		١ ٦٨٦,٤١
		٤ ٩٦٠,٩٠

Digitized by UNOG Library

الضميمة الرابعة

١ ٠٠٠ ملزمة بلغة واحدة (+ ٥٠٠ للمجلدات)

العنوان : الجرف القاري (الجماهيرية العربية الليبية/مالطة)
رقم المبيع ٤٩٦
دورة الطبع ١ ٠٠٠ + ٥ ٠٠ نسخة - ١٦٠ صفحة
السعر وفقا لقائمة الأسعار رقم ٥١١٥٤ المؤرخة في ١٩٨٥/١٢/١٨

التفاصيل		دولار من دولارات الولايات المتحدة
التكلفة المبدئية للعملية الواحدة		٩٣,٥٠
الإعداد ، بما في ذلك القطع الكبير		١ ٠٧٤,٧٨
الطباعة		
التكاليف المبدئية للعملية الواحدة		٣٣,٣٣
١٠ أفرخ كل منها ١٦ صفحة	بسعر ١١٣,٣٠ دولار (١ ٥٠٠ نسخة)	١ ١٣٣,٠٠
غلاف أبيض	(١ ٠٠٠ نسخة)	٣٤٥,٦١
تغليف ورقي		
١٦٠ صفحة مغلفة		٣٨٩,٠٩
مطوية لتقارير محكمة العدل الدولية ٥٠٠ نسخة		
ورق (١ ٥٠٠ غير - ١٠ أفرخ)		١ ٠١١,٨٥
		٣ ٩٧٩,١٦

- - - - -

Digitized by UNOG Library